

الديمقراطية بين النظرية والتطبيق

د. كاظم السهلاني

يفترض ان تكون الديمقراطية هي وسيلة لحكم الشعب لنفسه، ومن ثم ضمان ان توجه موارد البلد لخدمة ابناءه، وضمن تمتعهم بالحقوق والحريات. واستناداً لهذا الاساس يتم تخلي الشعب عن جزء من حقوقه لتكون حقاً حصرياً للسلطة التي تنبثق منه، مثل حصر السلاح بيد الدولة. وعندما يفشل النظام في اداء واجبه الاساس المتمثل في حماية المواطنين وتقديم الخدمات لهم وفقاً للعقد الاجتماعي (الدستور) يصبح من الملزم والضرورة الملحة اعادة النظر في تركيبة النظام، وتشخيص مكامن الضعف، ومن ثم ايجاد المعالجات. ووفقاً لهذا التوصيف لابد ان ينبع النظام من المجتمع نفسه، لا ان يفرض عليه كبنية فوقية تحمل الاسم ولا تشتمل على المضمون.

في العراق كانت هناك بنية اولية في العهد الملكي لم تستمر وتم ايقافها على يد العسكر، لندخل في نفق حكم الانظمة العسكرية والانقلابات الدموية وما رافقها من حروب ومغامرات عسكرية افرزت بمجملها جيلاً مقموراً مأزوماً، زاده تأزماً اجتماعياً ومعاشياً الحصار الاقتصادي الذي ضرب المنظومة الاجتماعية في قلبها، وأحدث هزة عميقة في المجتمع وقيمه. وعندما حاول الشعب التقاط انفاسه كان على بوابة جديدة مختلفة عن كل ما سبق رافقتها امال كبيرة في عهد جديد، كان مأمولاً فيه ان الشعب سيتحكم بنفسه لأول مرة وفقاً لوصفة الديمقراطية الكاملة التي ات لنا من الخارج، بعد ان فشل الداخل في قدرته على فرز قوى قادرة على ايقاف سلسلة الحكم العسكري. وفي المرحلة الانتقالية تبين ان النظرية شي والواقع شي اخر، اذ عملت القوى السياسية المعارضة التي كانت في الخارج على سلب المضمون الديمقراطي والابقاء على الشكل والتسمية التي لا تمت بصلة الى جوهر الممارسة الديمقراطية.

وفي محاولات الترقيع لهذا النظام المشوه في العراق، وصلت العملية السياسية فيه الى الانسداد الكامل، فلا هي قادرة على اصلاح المنظومة من داخلها، ولا هي قادرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين، الراغبين بحياة كريمة، خاصة بعد ان أصبح السفر متاحاً واخذ الناس يسافرون ويطلعون على ما وصلته الامم الاخرى من تقدم كبير، واصبحت المقارنة بين ما نمتلكه من ثروات وبين الوضع السيء الذي نعيشه، في الوقت الذي تتنعم فيه الطبقة السياسية بثروات البلد مقابل افقار مستمر للشعب.

انتظار حل لهذه المعضلة التي يعيشها العراق من الطبقة السياسية الحاكمة ومن تلقاء أنفسهم امر عبثي، لأنها لا تملك ارادة التغيير، وهي عاجزة ايضا عن ايجاد الحلول، وحتى لو امتلكتها أطراف معينة فان شبكة التبعية والفساد التي تحبك خيوطها بكل مفاصل القرار ستعرقل وتوقف اية محاولة بهذا الاتجاه. ومن ثم ان صورة الحل الممكنة هو الضغط الجماهيري والمنظماتي والثقافي والنقابي، على ان يسبق ذلك رؤية يراد فرضها على الطبقة السياسية، هذه الرؤية تعمل على تعديل مسار النظام الديمقراطي في العراق، وجعله يتجاوب مع الواقع العراقي، ويكفل ان لا يتحكم جهلاء القوم بمصير الامة. وهذا يتطلب وضع شروط وضمانات تكفل العدالة في السباق الانتخابي، وتضمن ان من يمثل الامة في مجلسها الرقابي والتشريعي ان يتمتع بالمؤهلات التي لا تجعل منه مجرد بيدق مهمته طاعة ما يؤتمر به، والتمتع بالامتيازات التي يكفلها الموقع مقابل ذلك. وحتى هذه الامتيازات يجب تضيقها الى اقصى حد حتى تقلل من اندفاع ورغبة الانتهازين في الوصول الى هذه المواقع. وبالترادف مع هذه المجالس المنتخبة لا بد من ايجاد مجالس اخرى رديفة وتتمتع بقيمة اعتبارية في التخطيط لوضع البلد، وتكون هذه المجالس غير منتخبة، بل تشكل عبر معايير خاصة، تضمن ان يتواجد فيها الكفاءات المتميزة من لهم سيرة ذاتية ومؤهلات علمية وخبرة مشهود لها في التخطيط والادارة يكون واجبها تقديم الرؤى الاستراتيجية لوضع البلد على سكة التقدم، وتكون طروحاتها مبنية استناداً الى اسس علمية بعيدة عن التجاذبات السياسية. وبذلك يمكن ضمان حداً معقولاً لمن يكون في سلطة التخطيط للقرار وتشريعه ومراقبة تنفيذه هم من يمتلكون مؤهلاته، والابتعاد عن الكم غير النوعي الذي اثبت على مدار السنوات السابقة فشلاً ذريعاً في ادارة البلد، وقاده من ازمة الى ازمة مخلفاً وراءه جيوش من البطالة، وملايين الدولارات بحسابات الفاسدين، وفرص تقدم هائلة تم اضعافها وهدرها.